

العنف الطبقي في إطار العولمة

منذ مدة قال «كلود ليوزو» Claude Liauzu «نحْن نعرف الرّسم الذي تتبعه الهزّات التي تكرّرت في المدن الكبرى وفي مراكز عديدة من القارات الثلاث، ولَمّا كانت تدخلات صندوق النقد الدولي (F.M.I) تفرض تحديات للخزينة فهي ترافق نزوعاً إلى تخلّي السلطات عن المسائل الاجتماعية»^(٢٥).

إنّ التخلّي عن المسائل الاجتماعية معناه تحوّل الدولة إمّا إلى طرف ممتصّ لهذه الطبقات، أو إلى طرف متفرّج على امتصاصها، وفي كلتا الحالتين تتحوّل رابطة (المواطن والدولة) من كونها رابطة ولاء إلى رابطة صراع أناني، وهو ما يفسّر خطأ النظرية الماركسية التي حوّلت ربّ العمل من فرد (كما هو في الرأسمالية) إلى جماعة. لقد أظهر التنديد الحاد بالمؤتمر الاقتصادي العالمي في «دافوس» بسويسرا في شوال ١٤٢٠ هـ/ جاتفي ٢٠٠٠م أثر اتساع البون بين طبقة أصحاب الأعمال والطبقة الضعيفة، وهو التنديد ذاته الذي ظهر في سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك..

إنّ «ثقافة الفقر» التي ساهم أوسكار لويس Oscar Lewis كثيراً

في تطويرها قد تطورت مرة أخرى لمواجهة ثقافة العولمة المادية الطاغية، إن هذه الثقافة كانت عبر العصور تحمل عنصر الثورة والتمرد والقيام على الأرستقراطية المستعبدة (بكسر الباء) والإقطاع الجائر، والرأسمالية الطاغية التي تدوس الفرد وهي ذاتها التي تُبلور اليوم فكر مواجهة الليبرالية التجارية وخصخصة القطاعات.. والظاهر أن رأي «لين بياو» «Lin Piao» حول كون الثورة ريفية، وأن المدينة معادية للثورة قد أثبت خطأه، إن الثورة حركة انفجارية تبدأ بشارة لا يحدثها الثأر ذاته، بل يحدثها الذي تقوم الثورة ضده عادة، وهي ليست حكراً على الريف كما يرى لين بياو، إذ إن الكثير من الثورات والحركات الاجتماعية، والانتفاضات التحررية قد انطلقت من المدن بل والعواصم.. وهذا ما يدعم رأي «لوسيان باي» Lucian Pye - بأن الحياة الحضرية في العالم الحديث هي المحرك الأساسي لأكثر النشاطات والعمليات المرتبطة بالتحديث والتطور الاقتصادي..

لقد استطاعت الحركة الواسعة الانتشار والتنامي الأفقي والعمودي لرأس المال أن تعولم التجارة عبر عمليات الاستثمار المباشر، والتسويق العالمي، لكنها تسببت أيضاً في عولمة مواجهة الفقر للأغنياء.

إن الدولة «الإدارة» والتي هي دولة صورية تمثل «الأمة - الدولة»

المنكمشة بفعل سلطة الاقتصاد، تعتبر راعية لعملية «الامتصاص» التي تتعرض لها وتذهب ضحيتها الدول والطبقات الفقيرة.. لقد وقع التفسير الماركسي للتاريخ في متاهة كبرى حين أشار إلى أن الاقتصاد البدائي اقتصاد ندرة، وأنه بسبب هذه الندرة يحدث التنافس بين الجماعات للاستثمار بامتلاك هذا النادر ومن ثم يحدث العنف والذي يأخذ صورة الحرب في أغلب أحيانه..

لكنّ «ساهلنز وليز» حطّم هذا الإدعاء بكتابه «عصر الحجر عصر الوفرة» مبيناً أنّ الاقتصاد البدائي ليس اقتصاد ندرة بل هو اقتصاد وفرة، وقد ذهب إلى ذلك غيره من أمثال رافي وغروس وهاريس.

إنّ الندرة لا تعني دائماً المعروض، ذلك لأنّ المعروض بعيد المنال مفقود، و«سوق البازار» قد ولّد عند المجتمعات الفقيرة فكرة قائمة على المقولة المأثورة «العين بصيرة، واليد قصيرة» فأمام الانتشار المذهل للمعروضات هناك تقلّص وانكماش رهيب في «القدرة الشرائية» العامة، الأمر الذي يجمّد أو على الأقلّ يقلّل من حركة المالى في دورة التجارة التي تقع الطبقات الفقيرة حلقة فيها... لكنّ هذه الحركة تنتعش من ناحية أخرى بالاقتناء التبذيري للأغنياء للمواد المعروضة، وأنذاك يتقلّص عدد المشترين، لكنّ ذلك يعوّض بمقدار وكمية ما

يشتريه كل فرد من الجماعة الغنية، فلئن كانت السوق يعرض مثلاً ما يسد حاجة مليون شخص من بينهم ألف غني والبقية فقراء من الأحذية فالنسبة قد تكون بما يساوي مثلاً حذاءً لكل فرد في المليون، وحين لا يستطيع نصف مليون أن يقتني حذاءً فإن البضاعة تكسد، لكنّ اقتناء الألف غنيّ لبقية الأحذية نيابة عن المليون أمر متيسّر، إذ يكون المطلوب اقتناء كل غني لخمسمائة (٥٠٠) حذاء، وأنذاك فالأمر بسيط إذ قد يقتني هذا الغني (فقط) (٥٠) حذاء (راقياً) من نوعية جيدة بما يجعل ثمنها يساوي (٥٠٠ حذاء) فقير. لذلك تركّز الشركات العملاقة في كثير من الأحيان على الصنع "تحت الطلب" "Sous commande" وهو الأمر الذي تسترجع به آثار الكساد في بضاعة معروضة للفقراء لا يجدون ثمن شرائها.

إنّ تأزم الوضعية الاجتماعية للطبقات الفقيرة في العالم يشكّل ثورة مستقبلية مواجهة لتفجير أكبر لثروات العالم وفتح أوسع لأسواقه، وينتهي هذا التأزم حسب آراء علماء النفس والاجتماع إلى "الإحباط"، وحسب نيل ميلر وجون دولارد فإن "السلوك العدواني بمختلف أشكاله المعروفة ينجم عن شكل من أشكال الإحباط" (٢٦). إنّ هذا قد يدخل في مسمّى العنف التحرري الثوري، والذي هو: «مبرّر تاريخياً لأنه يقوم من أجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال وإنهاء التبعية بناء على قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (١٥١٤) لعام ١٩٦٠

والقرارات اللاحقة»^(٢٧) ولعلّ هذا ما حدا بروسبيير «Robespierre» إلى أن يقول في تقريره الذي قدّمه عام ١٧٩٣ عن مبادئ الحكومة الثورية: «ليس علينا أن نزرع الرهبة في قلوب المواطنين التّعساء، بل في مخابئ المجرمين الغرباء، حيث يتقاسمون الأشلاء، وحيث يشربون دماء الشعب الفرنسي»^(٢٨).

لقد كانت الثورة الاجتماعية التي قد تأخذ شكل (أو قد تحتويها) الثورة السياسيّة النقطة التي يبدأ فيها عنف ردة الفعل على عنف الفعل، ويمكن ملاحظة ذلك من الرّجوع إلى التاريخ وإمعان النظر في مرحلة الرق، ومراحل الإقطاع واليوم تسترجع الطبقات والشعوب الضعيفة كلمة «النضال» لتتبناها هذه المرة ليس في المجال العسكري لتقرير المصير بل في المجال الاقتصادي (الاجتماعي) وهو النضال ذاته الذي أشار إليه «سلفا دور آلندي» في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ حين قال: «جئت اليوم لأنّ بلادي (التشيلي) تواجه مشاكل ذات طابع كوني وموضع اهتمام دائم لدى مجلس الأمم هذا وهي: النضال من أجل التحرّر الاجتماعي، وبذل الجهد من أجل الرّفاه والتقدّم الفكري، والدفاع عن الهوية والكرامة الوطنيتين».

إنّ كون المال «دولة بين الأغنياء» هو الذي حرّك منذ سنوات موجة النقمة على الشركات العابرة للقوميات، وعبرت آنذاك، إنّ غياب التكافل والتكفّل الاجتماعي قد ولّد حالاً من الصّراع والتسابق غير المتكافئ للاستفادة من موارد الكون بين الأغنياء والفقراء تحت شعار براق هو تكافؤ الفرص، وهو الأمر الكثير الشبيه بإجراء ماراطون أو سباق بين شيخ في الثمانين وشاب في العشرين بالعدل بينهما في الفرص يجعلهما ينطلقان من خطّ واحد.. وقد أصبح الاستثمار غير المباشر الذي تعتمد به بعض الدول الغنية إزاء دول أخرى فقيرة في شكل قروض نوعاً من زيادة إفقار لهذه الدّول عبر جدولة ديونها ووضعها «تحت التصرّف».

وقد لا أذيع سرّاً إذا قلت أنّ «مشروع مارشال» أخذ شكل (أو أخذ الذي ما زال البعض يعتبره مثلاً للجهود الأمريكي تجاه الأوروبيين قد كان في الحقيقة أداة لتحويل الصناعة الأوروبية من قاعدة استهلاك الفحم إلى قاعدة استهلاك النفط، وهو الأمر الذي جعل الشركات الأمريكية تحيى أرباح غير معقولة من احتياطاتها من النفط الخام الشرق أوسطي منخفض التكاليف الذي أعيد تصديره إلى أوروبا.. إن طغيان «المادية» و«المصلحية» على العلاقة النفعية التكافلية والتي من المفروض أن

تقوم على اعتبار «الدين» و«الأخلاق» و«الضمير» و«الإنسانية» قد جفّ مصطلح «التكفل والتكافل الاجتماعي» في إطاره الشعبي والرسمي (القطري والدولي) وهو ذاته (التعاون الاجتماعي) الذي كتب فيه آدم سميث منذ ما يربو على مئتي عام.

يقرّر لويس آ. كوسر في «الصراع الاجتماعي ونظرية التغيير الاجتماعي»: «إنّ أيّ نظام اجتماعي يتضمّن توزيع القوة والثروة والوضع بين الممثلين الأفراد وبين المجموعات الثانوية المكوّنة له. وكما أُشير سابقاً، ليس هناك انسجام كامل بين ما يعتبره الأفراد والمجموعات ضمن النظام حقاً لهم، وبين نظام التوزيع، والصّراع يظهر في محاولة المجموعات المتنوّعة المحيطة ومحاولة الأفراد الخائبيين لزيادة نصيبهم وتوطيد مراكزهم في حين إنّ محاولاتهم هذه سوف تجد مقاومة من قبل أولئك الذين كانوا سابقاً قد أقاموا مصالح لهم واستثمروها ونالوا منها الشرف والثروة والقوّة»^(٢٩).

إنّ هذا التدافع والصّراع الطبقي بين الفئات الغنية والمحرومة أمرٌ ضروري عند «سوريل» الذي يرى أنّ الاختفاء التدريجي للصّراع الطبقي يؤدّي إلى انهيار للثقافة، وإذا جئنا إلى محاولة لفهم ذلك فإننا يمكن أن ندرك أنّ سقوط الإنكار لظاهرة ترف النخبة على حساب

العامّة معناه سقوط ظاهرة التكافل والتعاون الاجتماعي الذي يمثّل ركيزة الثقافة الإنسانية.

إنّ الذي يحدث اليوم في سياتل أو في دافوس أو في غيرهما من مناطق العالم من صراع بين النخبة المستأثرة والطبقة المسحوقة ممثلة في بضعة آلاف من المتظاهرين، هو ذاته الذي كان يحدث في الزمان الماضي ويأخذ أشكالاً عدّة منها «حركة الصّعاليك» التي قادها عروة بن الورد، إذ أنّ كل هذه الحركات الثائرة في وجه «الجيب المالي المستأثر» تجتمع في كونها جميعاً حركات تجتمع حول ما يسمّيه علماء النفس الاجتماعي بغريزة رفض الموت، وقد أشرنا إلى أنّ هذا الإحباط و«الحياة الشبيهة بالموت في هوائها» هي التي تولد العدوان كما يرى جون دولارد، ويعبّر عروة بن الورد عن المعنى ذاته فيقول:

دعيـني أطـوّف في البـلاد لعلّـني
أفـيد غنىً فيه لـذي الحقّ محمـل
أليـس عظيمـاً أن تـلـمّ مـلـمّة
وليـس عليـنا في الحقّ وقـمـول
فإن نـحن لم نـملك دفاـعاً بحـادث
تـلـمّ بـه الأيـام فـالموت أجـل^(٣٠)

إنَّ الموت أجمل إذن من حياة لا يملك فيها المرء قوته.. إنَّ الخوف من توجّه المشروع الاقتصادي العالمي، بل التراكم الرأسمالي الاقتصادي نحو تفجير للأوضاع وللثورات وللصّراعات بين الطبقات هو الذي جعل بعضهم يستدرك، ويحاول إعادة النظر في هذا المشروع بإيجاد توفيق بين النظريات الاقتصادية معتبراً ذلك «الطريق الثالث» الممتصّ للكوارث الاجتماعية التي بدأت العولمة تفرزها منذ الآن ويصوّر توني بليز رئيس الوزراء البريطاني الوضع العالمي الدّاعي إلى مثل هذا الطريق الجديد فيقول: «إنَّ التحديّ الذي نواجهه كبير، يتمثّل في الأسواق العالمية والفقر المستمرّ والعزلة الاجتماعية وارتفاع معدل الجريمة، والانهيار الأسري، وتغيّر دور المرأة والثورة في التقنية، والعداء الشعبي للسياسة والمطالبة بإحداث إصلاحات ديمقراطية كبيرة، والتطرّق إلى عدد من القضايا البيئية والأمنية التي تحتاج إلى عمل دولي»^(٣١).

ويعرّج بليز عمّا يريد التّاس أمام هذا كلّه فيقول: «يبحث التّاس عن القيادة إنهم يريدون معرفة كيفية التأقلم والإزدهار وكيفية بناء الاستقرار والأمن في هذا العالم المتغيّر، إنهم يحتضنون قيم التضامن التقليدية للوسط اليساري والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية وإتاحة الفرص، بيد أنهم يعرفون أنّه ينبغي علينا أن نتحرّك بصورة حاسمة إلى ما وراء طرق التفكير العتيقة، إلى ما وراء اليسار العتيق المهموم بهيمنة

الدولة والضرائب الباهظة ومصالح المنتج وسياسة حزب اليمين الجديدة بعدم التدخل التي تدافع عن الفردية والاعتقاد بأن تحرير الأسواق هي الإجابة الشافية لكلّ معضلة^(٣٢).

